علاقة العراق بوكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(دراسة في الجغرافية السياسية)

الكلمات المفتاحية: العراق– البنك الدولي

البحث مستل من اطروحة دكتوراه

عبود تركي عدوان ا٠د فراس عبد الجبار الربيعي

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Firasabdaljabar1978@gmail.com Abodalobaidi625@gmail.com

الملخص

عاد العراق لتحسين العلاقة مع وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعد عام ٢٠٠٣م اذ يعد من بين دول الاعضاء المؤسسين للوكالتين فقد عادت تلك العلاقة وفق اتفاقية نادي باريس وما تمخض عنها من قرارات من اجل اطفاء الديون التي ترتبت على العراق قبل عام ٢٠٠٣م، وقد مرت عبر جدول يتضمن عدة مراحل ساعدت في اطفائها وسرعان ما ارتبط بقروض جديدة كانت مكبلة للاقتصاد العراقي وجعلته تابع لسياسات الادارة الامريكية إذ مكنتها فيما بعد من التدخل في الشؤون الداخلية لأمد طويل والتي هي اصلاً مستباحة بعد دخول قواتها للعراق. وتناول البحث عدد من المحاور التي تضمنت علاقته بالوكالتين ومراحل اطفاء الديَن والشروط التي فرضتها الوكالتين على العراق وما نتج عنها من ابعاد جيوسياسية.

مشكلة البحث

إن مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤل يحاول الباحثان الاجابة عنها من خلال بحثهما وتمثلت مشكلة البحث في التساؤل الاتي:

هل توجد علاقة بين العراق ووكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؟ وهل لهذه العلاقة آثار سلبية ام ايجابيه؟

فرضية البحث

بما ان الفرضية هي محاولة للإجابة عن سؤال او مشكلة، تحاول الفرضية الوقوف على ابرز ما توصل اليه البحث من خلال الاجابة عن المشكلات التي يتم التحقق من صحتها وثبوتها لذلك يمكن صياغة فرضية البحث بالشكل الآتي:

- توجد علاقة بين وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبار العراق من الاعضاء المؤسسين لهما

- كانت للعلاقة اثار سلبية واخرى ايجابية على الجانب العراقي لكن السلبية كانت هي الاكثر اثراً.

هدف البحث

١- السعي للكشف عن العلاقة بين العراق ووكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واصلها القانوني

٢- تحديد الاثار الايجابية والسلبية من خلال تلك العلاقة

مناهج البحث وإجراءاته:

اعتمد الباحثان على المنهج التاريخي في سرد تاريخ نشأة العلاقة بين العراق والوكالتين وعلى المنهج التحليلي من اجل تحليل الاثار الايجابية والسلبية الناتجة عن تلك العلاقة واستند الباحثان على المصادر والكتب الرصينة و المعتمدة في الجغرافية السياسية .

حدود البحث

تمثلت الحدود الزمانية للدراسة (**علاقة العراق بوكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(دراسة في الجغرافية السياسية)**

من عام ٢٠٠٣ وهي مرحلة جديدة دخلها العراق انعكست على تحسين العلاقة مع الوكالتين والعمل معهما والاقتراض منهما

وتتمثل الحدود المكانية للدراسة بجمهورية العراق التي تقع في جنوب غرب قارة اسيا ما بين خطي طول (٣٨ْ - ٤٨ْ) شرقاً وبين دائرتي عرض (٢٩ْ - ٣٧ْ) شمالاً . وبمساحة(٤٣٨,٣١٧كم٢) خارطة (١)

مقدمة:

يعد العراق من الاعضاء المؤسسين في (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) منذ نشأتهما عام ١٩٤٤م ولا زال ينظر خريطة (٢) و(٣)

خريطة (١) موقع منطقة الدراسة

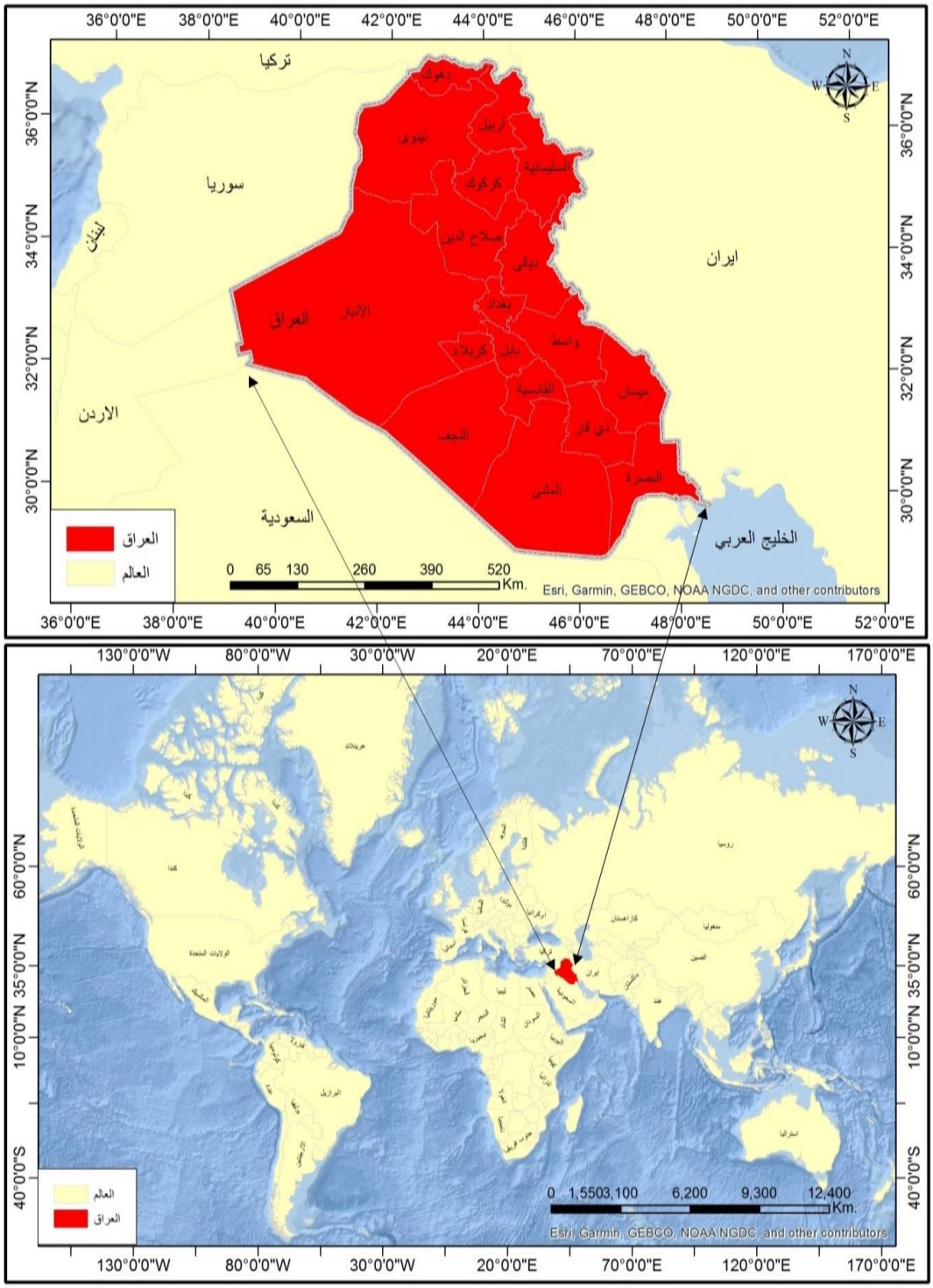

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر

(Esri,Garmin,GEBCO,NOAANGDC and other. contributors) باستخدام مخرجات (GIS)

النامية و كان له تعاملات مالية عديدة مع الوكالتين؛ وقد استلم قروضاً منهما في الفترة الممتدة من ١٩٥٠م الى ١٩٧٣م و استخدمها في مجالات مختلفة منها دعم القطاع الزراعي وكذلك التعليم واخرى في السيطرة على الفيضانات وازمات الكوارث ومنها ما استخدم في مجال الاتصالات اللاسلكية وبعد عام ١٩٧٣م توقف العراق عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي لأكثر من ستة اعوام لكن لجأ في عام ١٩٧٩م لقرض اخر اقترضه من صندوق النقد الدولي وبعد ذلك بدأت العلاقة بين العراق وهاتان الوكالتان يشوبها التعقيد والتعثر وخاصة بعد أن قرر بعدم تزويد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأي بيانات تتعلق بالاقتصاد العراقي واستمرت العلاقة المتدهورة والانقطاع بينهما على هذا الحال لأكثر من ثلاثين عاماً ولم تعود الا بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣م وما بعدها إذ عادت العلاقة مع الصندوق والبنك عن طريق فرض قرار من مجلس الامن الدولي المرقم (١٤٨٣) في عام ٢٠٠٣م والذي بموجبه الزم العراق على التعاون والتعامل بإيجابيه مع (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بحجة الوصول الى تسوية ديونه الخارجية وكان ذلك واقع ضمن اتفاق (نادي باريس) وكان هذا القرار وفق الاتفاق ملزماً على العراق تطبيقه حسب وجهة نظر مجلس الامن الدولي وذلك لاستقرار اقتصاده وهو جزء لا يتجزأ من الاستقرار الاقتصادي الاقليمي والدول[١] .

المبحث الاول: علاقة العراق بـ (الوكالتين)

أ- العلاقة

بعد ان عادت العلاقة من جديد كما اشرنا سابقاً ، هناك امر يجب ان يشار اليه هنا هو ان العراق كان واقعاً في تلك الفترة تحت ما يعرف بوصاية البند السابع وفق ميثاق الامم المتحدة وهذا يجعل علاقة العراق وعلاقته بالأطراف الدولية الاخرى ضعيفة فبدأ التعامل بين العراق و (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) عن طريق التعاون وكان تحديداً بعد عام ٢٠٠٣م

خريطة (٢) العراق عضو مؤسس ولازال في وكالة صندوق النقد الدولي

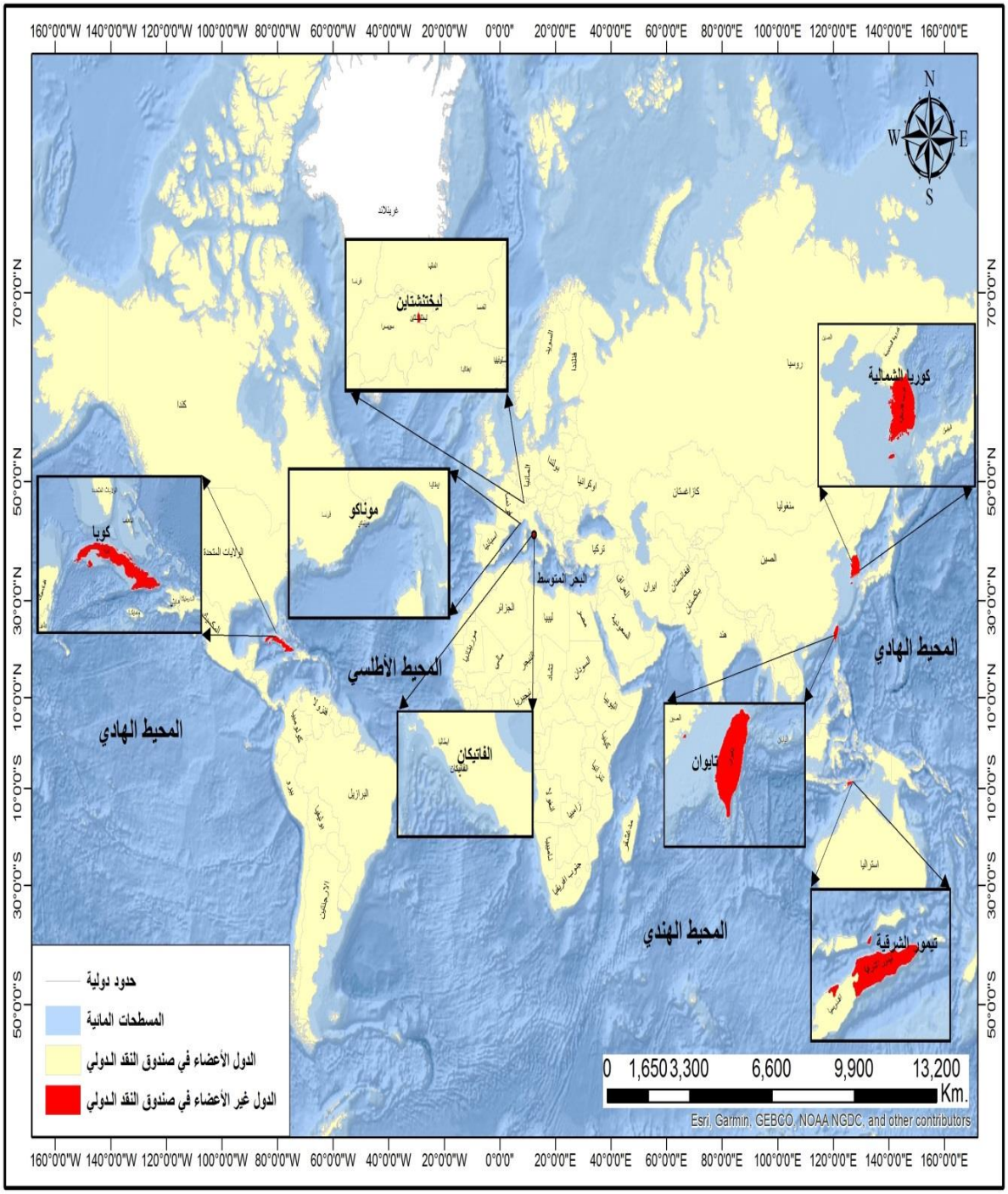

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر

١- احصاءات تقرير وكالة صندوق النقد الدولي لعام (٢٠١٩م)

٢ -(Esri,Garmin,GEBCO,NOAANGDC and other. contributors) باستخدام مخرجات (GIS)

خريطة (٣) العراق عضو مؤسس ولازال في وكالة البنك الدولي

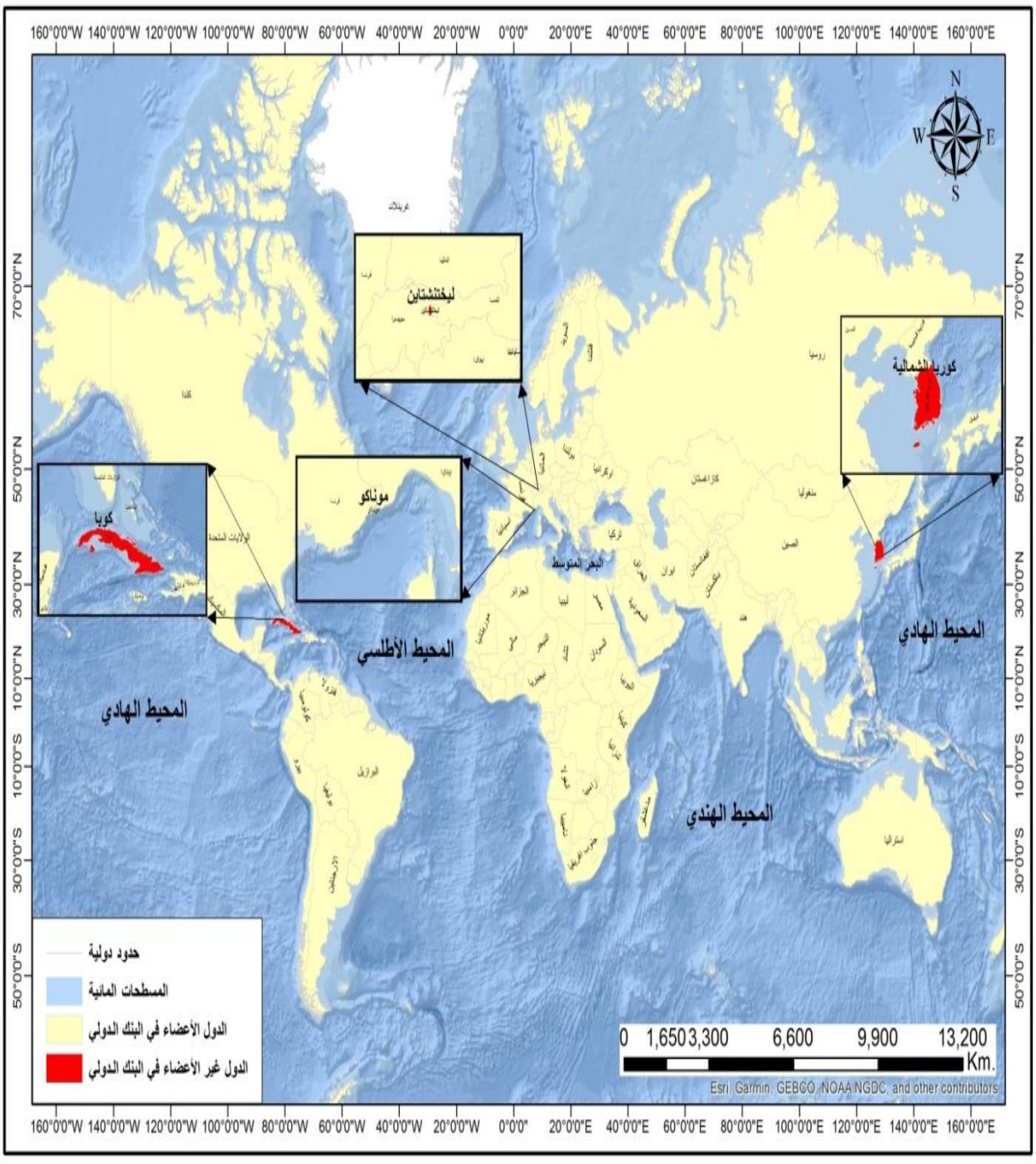

الخريطة من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر

١- احصاءات تقرير وكالة البنك الدولي لعام(٢٠٢٠م)

٢ -(Esri,Garmin,GEBCO,NOAANGDC and other. contributors)
باستخدام مخرجات (GIS)

عقد مؤتمر من قبل صندوق النقد الدولي وهو مؤتمر (مدريد للدول المانحة) والهدف منه كان يصب على جمع الاموال بحجة اعمار العراق من قبل العديد من دول العالم ومنظمات دولية اخرى . وبدأ العمل الرئيس بالمنظمة لتسوية ديون العراق عن طريق اتفاقية نادي باريس وهذا يعد من اهم الامور التي قدمها (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعراق) إذ قاما بإعداد جداول من اجل جدولة ديون العراق والحقيقة أن مستوى تحمل العراق للديون ضعيفاً جداً وانه لا يستطيع تسديد اكثر من ١٠% من الديون العامة مما دفع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى دعوة دول مؤتمر نادي باريس الى اطفاء ٩٠% من ديونه وبعدها تم تقديم طلب من الصندوق الى العراق من أجل توقيع اتفاقية الاستعداد وكانت طريقة اطفاء الديون على شكل جداول إذ تم شطب ٣٠% من الديون قبل توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الاولى وتم اطفاء ٣٠% من الديون كوجبة ثانية بعد توقيع اتفاقية الاستعداد الائتماني الاولى عام٢٠٠٥م ليكون مجموع الديون المشطوبة من ديون العراق ٦٠% وقد انتهت الاتفاقية بنجاح في عام ٢٠٠٨م وبعد ذلك تم اطفاء النسبة المتبقية من الديون وبهذا استطاع العراق أن يتخلص من (١٠٠) مليار دولار من ديونه الخارجية. مع جدولة المتبقي من الديون من أجل تسديدها وفق جدول زمني ينتهي لغاية عام ٢٠٠٨م مع توقف جميع الفوائد المتراكمة على القروض منذ عام ٢٠٠٥م وهنا يمكن القول ان مسار العلاقة بين العراق و وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد عادت الى وضعها الطبيعي وفق مستوى جيد حتى مع دول اخرى عملت كعضو في الوكالتين لكن اقرضت العراق خارج اتفاق الوكالتين وخاصة بعد اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني عام ٢٠٠٨م كما وضعُ جدولاً للتخلص من ديون القرض الممنوح الثاني لحد عام ٢٠١٣م و هذه الجدولة سوف تذكر مراحلها الثلاث بالتفصيل، وبعد عام ٢٠١٤م وما اصاب العراق من مشاكل مالية وعجز كبير في ميزان مدفوعاته جراء حروب داعش وانخفاض اسعار النفط عالمياً إذ سيطرة تنظيم داعش الارهابي على حقول النفط في عدد من محافظات من العراق مثل (صلاح الدين، كركوك، الانبار، نينوى) لذلك لجأ مرة اخرى يطلب قروضاً من وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تمويل العجز المالي للموازنة العامة وهذا يعني حدوث ارتفاع حاد في رصيد دين العراق للصندوق والبنك وعلى نحو اكثر تدريجياً من الاجل

المتوسط تماشياً مع تقليص معدلات العجز للموازنة العامة وقد اشارت التوقعات الى ارتفاع مجموع الدين الى نسبة ٧٩% من نسبة اجمالي الناتج المحلي في غضون عام ٢٠١٦م ويرتفع ليصل في ذروته الى ٨٥% في عام ٢٠١٨م ثم يبدأ بعد ذلك بالاتجاه ليصل الى ٧٥% من اجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١م فهل يستطيع العراق أن يكون قادراً على الاستمرار في تحميل ديونه في الاجل المتوسط وهذا لا يتم وفق وجه نظرة الصندوق الا عن طريق تنفيذ عملية تصحيح اوضاع العراق المالية العامة الموصى بها من قبل الصندوق[٢]، ورغم كل هذه التحديات لجأ العراق في نهاية عام ٢٠١٥م الى الدخول في التفاوض مع الصندوق من أجل الحصول على قرض وفق اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالثة وفي ٧ يوليو (تموز) ٢٠١٦ وافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد اتفاقية الاستعداد الائتماني الثالثة للعراق بقرض قيمته(١٣ مليار دولار) على أن يسحب منها في عام ٢٠١٦مبلغ (٣,٨٣) مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي بحدود (٥,٣٤) مليار دولار أي (٢,٣٠%) من حصة العراق[٣] من اجل دعم برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي وكان العراق قد حصل قبل ذلك في تموز عام ٢٠١٥م على دفعة تعادل (٨٩١) مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة به أي حوالي (١,٢٤) مليار دولار امريكي ومقابل ذلك طلب البنك الدولي من الصندوق جملة من الالتزامات الاقتصادية والاصلاحية والادارية والمالية من أجل منحه هذا [٤]

ب- جدولة اطفاء ديون العراق قبل عام ٢٠٠٣م وفق اتفاقية نادي باريس

ان عملية اطفاء الديون العراقية الخارجية أو تخفيضها مع الدول الُمدينة تأخذ طرقاً محددة وفقاً للترتيبات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وهذه الطرق تتمثل بثلاثة مراحل:

فأهم احكام وشروط وقوانين جدولة الديون وفق اتفاقيات الاستعداد الائتماني الاولى سنة ٢٠٠٤م والثاني سنة ٢٠٠٨م

المرحلة الاولى: تعرف بالمساعدات الطارئة لما بعد الصراع(EPCA)

(Assistanc conflict post Emergency) (التي وقعت في ٢٩ ايلول عام ٢٠٠٤ ،حيث وقع العراق الاتفاقية الاولى مع صندوق النقد والتي تتلخص بنودها الرئيسية بما يلي :

- اصلاح مالي وادارة جيدة للمصروفات .
- .اصلاح سياسة الدعم الحكومي المتمثل برفع الدعم عن البطاقة التموينية ورفع واسعار المشتقات النفطية المحلية.
- تقليل تدخل الدولة في ادارة المشاريع الاقتصادية وخصخصة ما امكن منها وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .
- البدء بتقديم الدعم النقدي للعوائل الفقيرة

والحقيقة إن هذه البنود هي نفسها التي تبنتها "استراتيجية التنمية الاقتصادية" إلا أن الإيفاء بها منح العراق فرصة معالجة ديونه مع دول نادي باريس بمقدار ٨٠% وفتحت الافاق نحو تخفيض ديون أخرى لحكومات ودول خارج نادي باريس ومن ضمنها الديون التجارية[٥]

– المرحلة الثانية: تعرف ببرنامج الترتيبات المساندة أو التدبير الاحتياطي (SBA) ، (stand Assistance by)التي وقعت عام ٢٠٠٥ ،وفيها تم تخفيض ما نسبته ٦٠ %) من الديون العراقية للبلدان الاعضاء في نادي باريس أي ما يعادل (٢٢) مليار دولار والمتبقية نسبة الـ(٢٠) من التخفيض مرتبطة بالمرحلة اللاحقة .

– المرحلة الثالثة: وهي تمتد من عام نهاية عام ٢٠٠٥م لغاية عام ٢٠٠٨ ، وتتطلب استمرار العراق بتنفيذ متطلبات الصندوق، إذ انه وبعد توقيع العراق الاتفاقية الثانية يفترض حصوله على قرض من الصندوق بمبلغ (٥,٦)[٦] مليار دولار، و خلال هذه المرحلة أعلنت العديد من البلدان الدائنة سواء الاعضاء في نادي باريس او خارجه تخفيض المديونية الخارجية للعراق بنسبة ٨٠ ،% مثل اسبانيا وفرنسا والدنمارك وهولندا واليابان وسويسرا وسلوفاكيا والجيك واوكرانيا وايطاليا واستراليا وروسيا وغيرها من البلدان. وفي كانون الاول عام ٢٠٠٨ تم الغاء (٢٠%) النسبة الاخيرة من الدين العراقي لصالح اعضاء نادي باريس(بعد ايفاء العراق لشروط اتفاقية التدبير الاحتياطي.[٧] وقد تم الاتفاق على شراء الديون العراقية التي تقل عن (٣٥) مليون دولار بما يعادل (١٠%) من قيمتها الاسمية في الاسواق المالية

الدولية، و كذلك إصدار سندات بقيمة (٢) مليار دولار للدائنين بمبالغ تزيد عن (٣٥) مليون دولار بأجل لمدة ٢٠ سنة وبفائدة سنوية مقدارها (٥.٨%)[٨].

المبحث الثاني: شروط الوكالتين على العراق

أ- الشروط

١- اجراء مسح شامل على المتأخرات بالإنفاق الاستثماري النفطي أي إحصاء مستحقات الشركات التراخيص النفطية العالمية وقد نفذ العراق فعلاً إذ قامت وزارة التخطيط بمسح تلك المتأخرات ووصلت الى (٦,٤٠) مليار دولار في نهاية شهر شباط عام ٢٠١٦م .

٢- العمل على اعداد قائمة تشمل جميع الحسابات المصرفية التي تسيطر عليها وزارة المالية مع جميع الوحدات الحسابية الاساسية والفرعية التابعة للحكومة المركزية وتم ذلك بالفعل وبعد انتهاء وزارة المالية والبنك المركزي العراقي من اعداد تلك القائمة إذ بلغت الاموال المودوعة فيها (٩,٣) ترليون دينار عراقي أي بحدود (٨,١) مليار دولار.

٣- اصلاح النظام المصرفي في العراق بفرض تدقيق بياناته المالية لعام ٢٠١٤م وفق المعايير الدولية.

٤- اتخاذ خطوات مهمة خاصة بالإدارة المالية المتمثل بنظام الخزانة الواحدة الذي يعمل على تطوير النظام المحاسبي الحكومي[٩]

٥- العمل على تحصيل ايرادات غير نفطية من خلال الضرائب لا تقل عن (٦,١) مليار دولار من اجل رفع اجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

٦- تقنين الانفاق الاولي من خلال تخفيضها فاتورة الاجور وتأخير عملية تعيين موظفين جدد من الخريجين وغيرهم وتخفيض المزايا وتعديل رواتب المنتسبين للأجهزة الامنية والمدنية مع خفض مدفوعات التقاعد عن طريق انقاذ القواعد القائمة وتفعليها التي تمنع الحصول على معاشات تقاعدية متعددة أو من دون الاستحقاق القانوني للتقاعد.

٧- خفض الانفاق على المشاريع الاستثمارية وهذا ما حصل فعلاً من خلال التركيز على بعض المشاريع النفطية وتأجيل المشاريع غير النفطية الى سنوات لاحقة.

٨- تخفيض نفقات حكومة اقليم كردستان بشكل عام من خلال حصتها في الموازنة الاتحادية.

٩- العمل على اعادة تأهيل هيكلية الشركات العامة الممولة ذاتياً.

١٠- تغطية التمويل والانفاق الداخلي المحلي عن طريق اصدار حوالات خزينيه اذ تقوم البنوك التجارية على اعادة تمويل معظمها من خلال نافذة الخصم في البنك المركزي بإصدار سندات وطنية للجمهور والسحب من ايداعات الحكومة القطاع المصرفي.

١١- العمل على تغطية التمويل الخارجي عن طريق اصدار سندات بكفالة كاملة من الولايات المتحدة (مليار دولار) وقرض من البنك الدولي بكفالة من فرنسا بـ

(٤٥٠) مليون دولار وبكفالات مملكة المتحدة ودول الاعضاء في البنك.

١٢- الحد من احتراق الغاز المستخدم في استخراج النفط وكذلك في انتاج الطاقة الكهربائية وهذا سوف يوفر واردات جديدة للخزينة.

١٣- اصلاح النظام العام في توزيع البطاقة التموينية من اجل تحقيق عدالة اجتماعية بتوزيع موارد الدولة واصلاح المؤسسات المملوكة للدولة.

١٤- العمل على تعزيز وتطوير هيأة النزاهة الوطنية ومسائلتها واشرافها والحفاظ على استقلاليتها من اجل منحها صلاحيات تتفق مع اتفاقيات الامم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٥- سن بعض القوانين الجديدة والمهمة التي ترتكب اعمال الفساد منها الثراء غير الشرعي والرشوة في القطاع الخاص وغسيل الاموال.

١٦- العمل على مراجعة وتقييم أداة الاجراءات المطبقة من اجل التشديد على الرقابة المصرفية لمنع تمويل الارهاب وتهريب العملة للخارج.

١٧- الزام العراق بإصدار قانون جديد خاص بالإدارة المالية وتم تنفيذ ذلك من قبل العراق إذ صدرت تعديلات مهمة على قانون الادارة المالية المرقم (٩٥) لسنة ٢٠٠٤م الذي جاء نتيجة لتطورات اقتصادية بعد عام ٢٠٠٣م وقامت وزارة المالية أيضاً بوضع مسودة جديدة خاصة بقانون الادارة المالية وتماشياً مع ملاحظات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والواقع أن

العراق قبل صدور قانون الادارة المالية النافذ كان يعمل أو يعتمد على اجراءات العمل المحاسبي على قانون اصول المحاسبات العامة المرقم (٢٨) لسنة١٩٤٠م المعدل مع تعليماته الحكومية اللامركزية الصادرة سنة ١٩٨٩م عن دائرة المحاسبة لكن القانون الجديد والنافذ اعتمد على معايير المحاسبة الدولية وذلك من شأنه أن يساهم في تطوير النظام المحاسبي العراقي لكن يمكن القول ان الوزارة المالية في العراق لم تتخذ الخطوات الجدية واللازمة لضمان تطبيق تلك المعايير في الوحدات الحكومية حتى لو طلب ذلك الصندوق منها وصدرت جملة من التعديلات على القانون لا سيما القطاع الزراعي والصناعي.

المبحث الثالث الابعاد الجيوسياسية لعلاقة العراق بالوكالتين

لقد ادى ارتباط العراق بالوكالتين الى جملة من المصاعب والانعكاسات التي تمخض عنها ابعاد جيوسياسية خطيرة سيكون لها تأثير كبير على مستقبل العراق وكينونته السياسية ووزنة السياسي مستقبلاً إذ أنه ونتيجة لظروفه السياسية والاقتصادية لم يستطع تسديد ما بذمته من ديون قبل عام ٢٠٠٣م الى ان تم عقد مؤتمر نادي باريس بعد تغير النظام السياسي والذي اوصى بإطفاء ديونه على مراحل كما مر بنا سابقا ولكن بشروط أي ان الوجه الاخر لنادي باريس هو فرض وصاية اقتصادية على العراق وما زاد الأمر سوء بعد عام ٢٠٠٣م هو غياب التخطيط الاقتصادي الصحيح ففي الوقت الذي اصبح فيه العراق يمتلك أكثر من ثلاثين مليار دولار فائض نجد انه اقترض مبلغ قدره (٤٧١) مليون دولار في عام ٢٠٠٩م،من صندوق النقد الدولي لتعيده قبل موعد الاستحقاق بسنة ، ويعود مره ثانية للتفاوض من أجل الحصول على قرض بقيمة (٧٤٤) مليون دولار، وهو لا يستطيع صرف المليارات الفائضة لديها. وخاصة إن قرض صندوق النقد الدولي البالغ (٤٧٧) [١٠] مليون دولار، لا يشكل سوى ١% تقريباً من ميزانية عام٢٠٠٩ المعدة. اذ كانت الموازنة المخططة تقدر بأكثر من (٥٠)[١١] ترليون دينار عراقي وكما هو واضح فأن هذا القروض لن تؤثر إيجاباً في دعم البرنامج الاقتصادي العراقي خلال الفترة المقبلة ،وهذا ما أدى الى ابعاد جيوسياسية سنتناولها في هذا الفصل.

أ- الابعاد الاقتصادية:

إنّ العروض المقدمة للعراق من قبل صندوق النقد الدولي كانت مشروطة ان تذهب مخصصاتها الى انفاق غير استثماري ماعدا الجزء المخصص منها لمستحقات الشركات النفطية التي تعد بنظر الصندوق استثمارية وهذا يعني ان القرض سوف ينفق في مجالات استهلاكية يذهب مهب الريح ويكون غير مدرة للربح بما يترتب على ذلك انه لا يوجد للعراق فرصة اخرى لتسديد الديون . سوى الاعتماد على القطاع النفطي الذي هو الاخر يشهد تذبذباً في اسعاره والذي لا يستطيع التحكم فيه لأنه خاضع لأسعار عالمية حسب الطلب يقابله ثبات القروض وتزايد فوائدها وهذا ما اتضح في عام ٢٠١٥م وعام ٢٠١٩م بعد انخفاض اسعار النفط ، واجمالاً يمكن ان نلخص انعكاسات هذه القروض على الوضع الاقتصادي بالنقاط التالية:

١-إنَّ تسديد القرض يتطلب من العراق فرض ضرائب على المنتجين والمستهلكين وهذا سيؤدي الى تقليص حجم الإدخار وارتفاع اسعار الفائدة مع انخفاض حجم الاستثمار ويؤدي بالتالي الى انخفاض حجم الناتج الوطني مما ادى الى زيادة تكاليف الانتاج المحلي و عدم قدرته على منافسة السلع الاجنبية لا في الداخل ولا في الخارج مما ادى الى تراجع الصناعات المحلية واللجوء الى الصناعات المستوردة الخارجية لسد الطلب المحلي

٢- كما أنَّ تسديد القروض التي تسحب من صندوق النقد الدولي تتم بالعملة الاجنبية (بالدولار)الأمر الذي يؤثر سلباً على سعر صرف الدينار العراقي وبالتالي يؤدي ذلك الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات والذي يؤثر سلباً على الاقتصاد العراقي وان كان سعر صرف الدينار العراقي مرتبط بحجم الاحتياط من النقد الاجنبي (الدولار) لدى البنك المركزي العراقي

والذي يعتمد اساساً على صادرات النفط العراقي ،وهو ما ادى الى عجز كبير بدا يتزايد بشكل تدريجي وكبير في الموازنات العراقية

٣-إن غياب الرؤية الاقتصادية الصحيحة أدت الى انفاق الاموال على امور تشغيلية فعلى سبيل المثال لا الحصر كانت موازنة (٢٠١٦م) اكثر من (٧٠%) منها يذهب الى النفقات التشغيلية الجارية وما مخصص لها بطريقة الاستثمار يذهب الى مستحقات الشركات النفطية وهذا يعني ان جميع الاموال التي صُرفت سواء من الموازنة او من الاقتراض لاينفق بالشكل الصحيح باتجاه الاستثمار الحقيقي وهذا نتج عنه وقوع العراق في حلقة مفرغة (قروض مديونية وقروض جديدة لسداد القروض القديمة) حيث خصص مبلغ قدر ب(٦ ترليون) و(٩١٤مليار) دينار من موازنة ٢٠١١[١٢]م لتسديد اقساط قروض كما خُصص في موازنة عام (٢٠١٢) النقطة (١٣) ،الفقرة (٢) من المادة (ج) تحت مسمى الالتزامات والمساهمات الدولية والديون فقد خصص (٩ترليون) و(٣٦٨مليار) و(٢٤٥مليون) و(٣٠١الف دينار) و مبلغ (١٠) ترليون و(٧٩٢) مليار في النقطة (٢) من تمويل العجز في موازنة (٢٠١٩) والتي كانت تنص على تسديد اقساط الديون علما" ان قيمة الفائدة لتلك القروض في ذلك العام بلغ (٤) ترليون و(٥٣٤) مليار كما منصوص عليها في موازنة عام ٢٠١٩[١٣] ان هذه المبالغ تمثل الاقساط والفوائد من غير مبلغ القرض الاصلي المسجل على العراق وهذا ما يدل على أنّه قد تأثر سلبياً من الناحية الاقتصادية وسينعكس ذلك على الاجيال اللاحقة .

٤- إنّ عبء تسديد القروض سوف يرتكز بالأساس على العوائد النفطية وعلى حجم النفط المصدر والعلاقة عكسية هنا فكلما ارتفعت الاسعار وارتفعت كمية الانتاج سُهلت عملية تسديد تلك القروض وهذا ما ظهر واضحا" عند انخفاض اسعار النفط بعد عام (٢٠١٤م) بسبب حروب داعش الارهابي وبعد عام (٢٠٢٠) وجائحة كورونا ، اذ وصلت المرحلة الى ان العراق لم يستطع توزيع رواتب موظفي الدولة لغاية الشهر السادس في ذلك العام واعتمد مرة اخرى وبشكل لم يسبق له مثيل في الاقتراض ، ولهذا يعد عام(٢٠٢٠) هو العام الاكثر والابرز في توضيح الكثير من الامور حول

تلك الإقتراضات وشروطها اذ كشف الغطاء بشكل واضح لجميع افراد الشعب ، عن المأزق الاقتصادي الذي يمرّ به بعد (٢٠٠٣) نتيجة دخوله في اتفاقيات مكبلة بالشروط المثقلة للاقتصاد العراقي مع وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونتج عن هذا البعد الاقتصادي بعدين مرتبطين بصورة مباشرة به وهو البعد السياسي والبعد الاجتماعي.

٥- زيادة التبعية الاقتصادية للخارج:

ب- الابعاد السياسية والاجتماعية:ـ

نتيجة لارتباط العراق بوكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما تمخض من اثار اقتصادية نتج عنها اثار سياسية اخرى منها التدخل الواضح من قبل الوكالتين في صناعة القرار السياسي له داخلياً وخارجياً ومن هذه الامور تدخلهما في تحديد سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار فهو تدخلا" سياسيا" بحتاً ومن جانب اخر تدخل الوكالتين في تقليص اعداد الموظفين للقطاع العام والتدخل في تحديد اسعار الوقود المحلية والتدخل أيضا" في تقليص ما يتعايش عليه الشعب المتمثلة بتقليص الانفاق على مفردات البطاقة التموينية وهذا ايضاً تدخل في الامور السياسية والجانب الذي لا يخفى ولابد من الاشارة اليه هو شرطهم للخصخصة على ممتلكات الدولة العامة وبيعها للقطاع الخاص او الشركات عالمية و هوه تدخل اخر سياسي وخصوصا" ان هذه المشاريع قد انفق عليها العراق لأكثر من اربعة عقود مليارات الدولارات لإتباع الخصخصة بأسعار زهيدة لا تساوي (١٠%) من اسعارها الحقيقية التي انفقت عليها وهذا ما نصت عليه المادة (٤٧) من موازنة (٢٠٢١) تحت عنوان (بيع الاصول) من الممتلكات العامة لكن لحسن الحض لم تلق ترحيباً من قبل الكثير من اعضاء مجلس النواب في البرلمان العراقي وتم الغائها ولم تشترط الوكالتين امور تنفع الواقع السياسي والاقتصادي للبلد بل من ضمن شروطها رفع رقابة الدولة على التمويل الاجنبي وهذا ما ادى الى تهريب العملة الصعبة العراقية تحت مسمى (مزاد العملة) الى الخارج وفي النهاية وجد الباحث ان تلك القروض والاتفاقيات التي كانت مكبلة بالشروط القاسية لم تكُ مجدية بالنفع

الايجابي للعراق لا على المدى القصير ولا الطويل وانها اصبحت بمثابة كابوس جاثم على صدر الاقتصاد العراقي الذي يريد بأي طريقة ووسيلة التخلص منها لكونها قد اهدرت الاموال العراقية دون جدوى وانها رهنت الاقتصاد العراقي الى الشركات ودول خارجية الى عشرات السنين وخصوصا" عن طريق شركات الاستثمار النفطي التي تأخذ مقابل استخراج كل برميل واحد من النفط (عشر دولار) بغض النظر عن سعره والتي عملت عن طريق الخصخصة الى تدمير الشركات النفطية العراقية التي كانت تعمل في استخراج النفط قبل عام (٢٠٠٣) اذ اخفتها نحو المجهول، وضيعت عدد ليس بالقليل من العاملين فيها وتركتهم الى رحمة الزمن وادخلت الى البلد العمالة الاجنبية التي تعمل في شركات اجنبية نفطية وقدرت من قبل الكثير من المختصين ان اعدادها يصل الى مئات الالاف وهي تتقاضى رواتب مجزية تصل الى اكثر من مئات الدولارات.

- **الابعاد الاجتماعية :ـ**

نتج عن التدهور الاقتصادي العراقي ومن خلال ما تبين في البعدين السابقين الذكر عدد من الامور الاجتماعية المهمة والتي نتجت عن بعض الشروط التي طلبتها وكالتي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منها تدخلها في سياسة ايقاف التعيينات داخل القطاع العام لينتج عنه ولادة جحافل من الخريجين العاطلين عن العمل والتي سرعان ما ظهرت بشكل واضح واثرت على الشارع العراقي وادت الى تفجيره اذ قامت تلك القوافل من العاطلين بالمظاهرات الصاخبة تحت مسميات متعددة منذ عام (٢٠١١) والى وقتنا الحالي وكان ابرزها ما قام به محتجي حملة الشهادات العليا قبل احتجاجات (٢٥/ اكتوبر ما يعرف بأحتجاجات تشرين) والتي كانت بداية شرارتها هم الخريجون واستمرت الى اكثر من نصف عام تمخض عنها تغيير الحكومة وجاءت مطالب شعبية اخرى متمثلة بإجراء انتخابات مبكرة ومن الابعاد الاجتماعية الاخرى هي ارتفاع نسبة الاعداد الفقيرة اذ وصل العدد حسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية الى أكثر من (٣٠%) وهذا رقم خطير لبلد مثل العراق يمتلك ثروات عظيمة وخيرات وهذا البعد الاجتماعي ادى الى ادخال المجتمع في دوامة سبب في انحراف عدد كبير

من الشباب الذين لا يجدون فرصة للعمل مما دفعهم الى الانضمام الى جهات بعيدة عن القانون مما نتج عنه رفع مستوى الجريمة ومن الاثار الاجتماعية الاخرى التي تولدت بعد عام (٢٠٠٣) ارتفاع نسبة الشباب العازفين على الزواج لعدم استطاعتهم تلبية مطالبهم الزوجية مما رفع ذلك نسبة العنوسة في الجانب النسوي ،كما نجد ان كثير من المحاكم الشرعية في العراق بعد عام (٢٠٠٣) قد اكتظت بدعاوى الطلاق بسبب الفقر وهذا سبب خرقا" اجتماعا" جسيما" في نسيج المجتمع العراقي .

و يجب ان نذكر ان العراق لم يشهد خلال تاريخيه الطويل ارتفاع نسبة الانتحار بين افراد مجتمعه مثلما شهدها بعد عام (٢٠٠٣) ومن الاثار الاجتماعية التي اثرت على الجانب الزراعي فنتيجة لإغراق الاسواق المحلية بالمنتوج الخارجي ادى الى تدهور واقع وحال المزارع العراقي الذي لم يعد يجد ما يسد تكاليف انتاجه مما ادى الى ارتفاع مديونيته، وعزوف الكثير منهم عن الزراعة وترك اراضيهم والبحث عن فرص عمل اخرى . وترتكز الأثار المترتبة على القرض بالاعتماد على طبيعة النظام الضريبي فإذا كانت الضرائب مباشرة كما هو الحال في البلدان المتقدمة ففي هذهِ الحالة يكون المتحمل الحقيقي للقرض هم الطبقة ذات الدخل المرتفع وخاصة اذا كانت الضرائب تصاعدية مما ينتج عنهُ اعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاخرى وخاصة الفقيرة (ذات دخل المنخفض) [١٤] .

في دول ناميه مثل العراق التي تكون فيها ضرائب غير مباشرة للقروض إذا يصبح المُحتمل الحقيقي لتسديد اصول القرض مع فوائده واقع على عاتق الطبقات ذات الدخل المحدود وهذا ينتج عنهُ اعادة توزيع الدخل بإتجاه الطبقات ذات الدخل المرتفع، فعلى سبيل المثال كانت الضرائب المباشرة في عام (٢٠١٥م)تمثل (١٨و٦٧%)من تلك الايرادات الضريبة وهذا يعني انَ عبء تسديد تلك القروض وفوائدهِ في العراق واقع على طبقات ذات دخل المحدود.[١٥]

الاستنتاجات

١- كانت لعلاقة العراق بالوكالتين اثار ايجابية في بداياتها منها اطفاء الديون المترتبة عليه قبل عام ٢٠٠٣م ساعدته على النهوض وخاصة انه كان يعاني من ازمات سياسية واقتصادية كبيرة استطاع من خلالها كسب ثقة المجتمع الدولي

٢- تحولت تلك العلاقة الى علاقة يشوبها كثير من التشكيك مثل وضع الاقتصاد العراقي رهن الشركات الاحتكارية العابرة للقارات ونهب خيراته على الامد الطويل.

٣- مكنت هذه العلاقة من تدخل الوكالتين في الشؤون الاقتصادية والسياسية للبلد ووضع قرارات لا تصب في مصلحة الشعب العراقي وادت الى رفع مستوى الفقر وارتفاع نسبة البطالة وخاصة بين صفوف الشباب الخريجين مما دفع القسم الاكبر الى الهجرة الخارجية للبحث عن العمل والقسم الاخر توسد الشوارع امام الوزارات للمطالبة بتوفير فرص عمل لهم التي سرعان ما تحولت الى مظاهرات وثورات

٤- تولد عن الوضع الاقتصادي المزري نتيجة سياسة التقشف التي فرضتها الوكالتين العديد من المشاكل الاجتماعية مثل ارتفاع نسبة الجريمة المجتمعية وحالات الانتحار والطلاق وغيرها من الامور الاجتماعية.

التوصيات:

١- التفاوض مع الوكالتين من اجل جدولة الديون لغرض التسديد وبسعر فائدة منخفض يسمح للعراق التخلص من التبعات المالية

٢-عدم الاقتراض مرة اخرة من هاتين الوكالتين و الإتعاض مما سبق

٣-التركيز على الجانب الاستثماري في سحب ما تبقى من تلك القروض وترك الجانب الاستهلاكي

٤- التخلص من الشروط وعدم الالتزام بها لكون تلك الشروط وقعت على بلد لم يملك السيادة وكان واقع تحت شروط البند السابع عند توقيع الاتفاقيات فضلاً عن كونه محتلاً من قبل دولة عظمى تملي عليه شروطها كما تشاء.

Abstract

Iraq's Relationship with the International Monetary Fund and the (World Bank (A Study in Geopolitics

Key words: Iraq - The World Bank

A research paper extracted from PhD dissertation

(.Assist. Prof. Firas Abdul-Jabbar Al-Rubaie (Ph.D

University of Diyala / College of Education for Humanities

The researcher : Abboud Turki Adwan

Iraq returned once again to improve the relationship with the agencies of the International Monetary Fund and the World Bank after 2003, as it is among the founding member states of the two agencies. That relationship returned in accordance with the Paris Club agreement and the decisions that resulted in extinguishing the debts owed to Iraq before 2003. It passed through a schedule that included several stages that helped extinguish the debts and Iraq was soon linked to new loans that were tied to the Iraqi economy and made it dependent on the policies of the US administration and later enabled it to interfere in Iraq's internal affairs for a long time, which is already permissible after the entry of US forces into Iraq. The research dealt with a number of aspects that included Iraq's relationship with the two agencies, the stages of extinguishing the debt, then the cash loans obtained from the two agencies and then it addressed the geopolitical dimensions out of that relationship

الهوامش

[١]- عبد الجبار احمد ، اللامركزية في العراق بين الحاجة الواقعية والمصالح الحزبية ، بحث منشور بدعم من مؤسسة فريد ريش ابرت ، بحث منشور على الانترنت ، ص ٦٠-٦١.

٢- علي عبدالهادي سالم ، نحو استراتيجية معالجة التنمية في العراق ، بحث منشور ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ٤، عدد ٩، ٢٠١٤م ، ص٤٥.

[3]- ياسر حويش ، حقوق السحب الخاصة مفهومها وواقعها ومستقبلها ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق ، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية ، م ج ٣٠، العدد ٢، ٢٠١٤م ، ص١٠.

[٤] -علي مال الله عبدالله ، قانون الادارة المالية والدين العام وتأثيره في النظام المحاسبي الحكومي العراقي (دراسة مقارنة) ، بحث منشور ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد ٣٢، العدد ٩٩ ، سنة ٢٠١٠م ، ص١-٣٣.

[٥] - **كنث كاتزمان، قياس الامن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص٣٨.**

[٦] - علي دنيف حسن، الديون الخارجية تعيق عمل التنمية في العراق على المدى الطويل، جريدة الصباح، ٢٠١٠ ،ص٣

[٧] - كنث كاتزمان، مصدر سابق،ص٣٩

[٨]– باتع خليفة هلال، الديون الخارجية اشكالية مكلفة للاقتصاد العراقي، جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٩ص٢.

[٩]– علي مال الله عبدالله ، مصدر سابق ، ص١٠.

[١٠] – همسه قصي عبد اللطيف، علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام ٢٠٠٣،مركز دراسات النهرين ، جامعة النهرين، ص١٥.وينظر المرجع
العراق: اعادة الاعمار والدور المستقبلي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٩، ص٥٣.

[١١] – جريدة الوقائع العراقية ،العدد٤١١٧ ،٢٠٠٩\٤\١٣،ص٢

[١٢]– جريدة الوقائع العراقية /العدد ٤١٨٠ في ١٤/ ٣/ ٢٠١١ ،ص٣.

[١٣]– جريدة الوقائع العراقية ،٤٥٢٩ في ١١/ ٢/ ٢٠١٩ ،ص٣.

١٣– كنت كاتزمان ،قياس الامن والاستقرار في العراق ترجمة مركز للأبحاث ،بغداد ،ط١ ،٢٠٠٨، ص٣٨ و ٣٩

[14]- حامد حسين الجبوري، الاسباب والآثار المحتملة لقرض صندوق النقد الدولي،٢٠١٦ .

المصادر والمراجع

- احمد، عبد الجبار ، اللامركزية في العراق بين الحاجة الواقعية والمصالح الحزبية ، بحث منشور بدعم من مؤسسة فريد ريش ابرت ، بحث منشور على الانترنت .
- الجبوري حامد حسين ، الاسباب والآثار المحتملة لقرض صندوق النقد الدولي،٢٠١٦
- –حسن علي دنيف ، الديون الخارجية تعيق عمل التنمية في العراق على المدى الطويل، جريدة الصباح، ٢٠١٠ .
- حويش ياسر ، حقوق السحب الخاصة مفهومها وواقعها ومستقبلها ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق ، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية ، م ج ٣٠، العدد ٢، ٢٠١٤م.
- سالم علي عبدالهادي ، نحو استراتيجية معالجة التنمية في العراق ، بحث منشور ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد ٤، عدد ٩، ٢٠١٤م .
- عبدالله علي مال الله ، قانون الادارة المالية والدين العام وتأثيره في النظام المحاسبي الحكومي العراقي (دراسة مقارنة) ، بحث منشور ، مجلة تنمية الرافدين ، مجلد ٣٢، العدد ٩٩ ، سنة ٢٠١٠م .

- **كاتزمان كنث، قياس الامن والاستقرار في العراق، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١، ٢٠٠٨.**
- هلال باتع خليفة ، الديون الخارجية اشكالية مكلفة للاقتصاد العراقي، جريدة الصباح، بغداد، ٢٠٠٩

الصحف

- جريدة الوقائع العراقية ،العدد٤١١٧ ،٢٠٠٩\٤\١٣.
- جريدة الوقائع العراقية /العدد ٤١٨٠ في ١٤/ ٣/ ٢٠١١.
- جريدة الوقائع العراقية ،٤٥٢٩ في ١١/ ٢/ ٢٠١٩.
- همسه قصي عبد اللطيف، علاقة العراق بصندوق النقد الدولي بعد عام ٢٠٠٣،مركز دراسات النهرين ، جامعة النهرين، ص١٥.وينظر المرجع
- العراق: اعادة الاعمار والدور المستقبلي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ط١، ٢٠٠٩، ص٥٣.